على قوله تجوز الحمد معطوف على جملة مقدرة وهي حز عن ابعد لبنكرنا منا ناب عطف الجملة
على الجملة فان قيل فعلى هذا التقدير ايضا لا يصح عطفها ايضا لخلو العائد فيها كما كان في الاولى منه
عائد راجع الى الفاء للمعمول وقوله اذ ذكر المحذوف حال منه واجيب لا نسلم انه خال عن العائد
لان وضع المظهر موضع المضمر وتقدير المحذوف وضع موضع المضمر للتنبيه على نوع التحذير فيكون
مشتملة على العائد كما كان المعطوف عليه مشتملة عليه كذا في بعض حواشي الضيائية
تحذ الطريق الطريق تحذف فعله لضيق الوقت حذفا واجبا وفيه نظر اذ التكرار يتنافيه
اللهم للمغايرة اي للمغايرة الفعل للمفعول به سبب وعلة للحذف الا التكرار فان قيل
كيف اتى ناصب اذ هو فعل لازم لان معناه مامر واجيب بان هذا التركيب من باب
حذف الايصال وهو اي حذف الايصال وهو ان يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر ثم
حذف ذلك الحرف وابقي تعديته اي اعتبر الايصال بعد الحذف كما اعتبر قبل الحذف كما في قوله
جائني زيد اذ جاء لازم يقينا لكن تعديته الى ياء المتكلم بحرف الجر ثم حذف واعتبر الايصال الى
ياء المتكلم بعد حذفه وههنا كذلك اعلم ان استعمال اول النوعي التحذير على نوعين
احدهما ما يكون ما بعده اسما ظاهرا كما مر وثانيهما ما يكون ما بعده فعلا بتاويل
المصدر نحو اياك وان تحذف فالاستعمال الاول على وجهين نحو اياك من الاسد
باستعمال كلمة من وبحذفه نحو اياك الاسد والاستعمال الثاني على ثلثة
وجه بظهور كلمة من وبحذفها وتقديرها تامل كذا في الكافية واما الثاني في نوعي
التحذير فلا يستعمل الا مصدرا بالام وفيه اطناب لا يليق لهذا الكتاب
الثالث

الثالث ما اي الموضع الثالث من المواضع الاربعة الواجب حذف ناصبها موضع
مفعول به اضمر اي ستر عامله اي المفعول به على شريطة التفسير وهو ما اضمر
عامله اسم كل بعده فعل او شبهه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عن ذلك الاسم بضميره
او متعلق ذلك الاسم بحيث لو سلط عليه النصب لا يخفى عليكم ان كلمة كل ليست
من اجزاء الحد لانها لاحاطة الافراد والتعريف للحقيقة لكنها ذكرت في الحدود للاطراد
والانطباق فقوله اسم جنس يتناول المقصود وغيره وقوله بعده فعل فصل يخرج
به ما ليس بعده فعل ولا شبهه وقوله مشتغل ذلك الفعل او شبهه فصل آخر يخرج
به ما لا يكون مشتغلا بالضمير بل ذلك وقوله بحيث لو سلط عليه النصب فصل
آخر يخرج به ما ليس بناصب له بعد التسليط انتهى فان قيل خرج عن هذا الحد
زيد او عمرو ضرب وكذا زيد الانت ضاربه لان زيدا اسم ليس بعده فعل ولا شبهه بل بعده اسم مع
انهما من افراد المحدود واجيب عنه بان المراد من قوله بعده فعل او شبهه ان يكون الفعل
او شبهه جزء الكلام الذي بعد ذلك الاسم لا يكون ذلك الفعل او شبهه متصلا بالاسم
فيدخل فيه ما ذكرنا فان قيل تسليط الفعل لانتصاب ما قبله جائز لكن تسليط شبه
الفعل لانتصاب ما قبله مشكل لان الضعف بدون الاعتماد لا يعمل اجيب بان المراد
من التسليط تسليط مع اعتماده فقوله زيدا ضاربه تقديره زيد انت ضاربه فيكون
معتمدا على المبتدا او فان قيل تسليط قوله مررت به في قوله زيدا مررت به النصب
عليه جائز لان مررت لازم فلا يجوز ان يعمل النصب واجيب عنه بان المراد من التسليط

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)